وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد بن يحي الونشريسي – تيسمسيلت –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بالتعاون مع فرقة بحث

إشكالية تمويل مشروعات التنمية المستدامة دون عجز مالي للدولة – الشراكة التعاونية بين القطاعين العام والخاص كخيار استراتيجي مقترح -

مع الرعاية العلمية لمخبر:

الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

تنظم ملتقى علمي وطني حول

العجز الموازني وإشكالية تمويل مشروعات التنمية المستدامة في الجزائر.

يوم 2024/04/22

عبر تطبيق Google Meet

هيئة الملتقى

الرئيس الشرفي	أ.د عبد المجيد دهوم	مدير الجامعة
المشرف العام	أ.د سحنون جمال الدين	عميد الكلية
رئيس الملتقى	د باريك مراد	جامعة تيسمسيلت
رئيس اللجنة العلمية	د. حايد حميد	جامعة تيسمسيلت
نائب رئيس اللجنة العلمية	د . رملاوي عبد القادر	جامعة تيسمسيلت
رئيس اللجنة التنظيمية	أ.د. محمودي أحمد	جامعة تيسمسيلت
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د.سحوان علي	جامعة تيسمسيلت
رئيس لجنة صياغة توصيات ومقترحات الملتقى	د. معزوز فتح الله	جامعة تيسمسيلت

السنة الجامعية 2023-2024

الملتقى الوطني
جامعة تيسمسيلت
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ديباجة الملتقى

ان أحد أبرز الحقائق في اقتصاديات الدول الأخذة في النمو ، هي كبر العجز المالي الذي يمثل ما نسبته 20% من الناتج المحلي الاجمالي ، كما أن تمويل عجز الموازنة الحكومية لهذه الدول يأتي بصفة كبيرة عبر النظام المصرفي الذي لا يخضع لنظام السوق و انما يدار من طرف الحكومة ، مما ينتج عنه أسعار الفائدة الحقيقية السالبة و الذي سوف يترتب عنها عرقلة الادخار و تحوله نحو عمليات التغطية التضخمية غير المنتجة . علاوة على ذلك ان مستويات الادخار المنخفضة تقلل من قدرة النظام المالي على تقديم القروض التي سوف تزداد تكلفتها ، فالمعدلات المرتفعة للقروض لا تؤدي الى كبح الاستثمار فحسب بل يمكن أن يتجه الى القطاعات الخطأ وليس للقطاعات التي تكون فيها معدلات العائد الاجتماعي و محفزات التنمية أعلى ما يمكن .

كما يتميز النظام المالي و بصورة أدق الوساطة المالية في الدول الأخذة في النمو بتجزئة أسواق رأس المال بصورة كبيرة ، و ارتفاع الاحتياطي المفروض على البنوك التجارية بصورة غير عادية . حيث أن تجزئة أسواق رأس المال تهدف للتمشي مع الأسعار المرتفعة التي تتقاضاها البنوك على القروض ويتم ذلك من خلال انشاء بنوك تنمية تابعة للقطاع العام يناط اليها تقديم قروض ذات تكلفة منخفضة للمشروعات المحفزة للتنمية ، ولكن في الغالب لا يتم تخصيص هذه القروض بشكل يتسم بالكفاءة . كما أن الاحتياطي المرتفع يكون بمثابة ضريبة على البنوك و الذي يعد تمويل عجز الموازنة السبب الرئيسي له .

كما أن تمويل عجز الموازنة عن طريق التوسع النقدي يؤدي الى اتساع الاختلال بين الاقتصاد الرسمي و الموازي (أسعار الصرف الرسمية و الموازية ...) مما يعتبره القطاع الخاص علامة على زيادة ضريبة التضخم . حيث يعد القطاع الخاص العمود الفقري لاقتصاد السوق و له دور كبير في تخصيص الموارد و توجيهها نحو الاستخدامات الأكثر كفاية وتنموية ، كما يمكن له المساهمة في تمويل عجز الموازنة و تخفيف العبء على المدخرات الأجنبية و الوساطة المالية من خلال الشراكة مع القطاع العام في تمويل المشروعات ذات الطابع الاجتماعي التنموي .
من عمق هذا الجدل يمكن طرح الاشكال التالي :

- **إشكالية الملتقى:**

"ما هي الاستراتيجيات والسياسات المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية لتمويل مشروعات التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري في ظل العجز الموازني؟"

الملتقى الوطني

أهداف الملتقى

نحاول من خلال دراستنا لموضوع العجز الموازني وإشكالية تمويل التنمية المحلية المستدامة إلى تحديد أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع المنفعة الاجتماعية المتحققة على مستوى الجماعات المحلية في الأجل الطويل، وذلك من خلال:

- ❖ دراسة مجالات قدرة السوق (القطاع الخاص) وفشله في تقديم خدمات البنية التحتية ذات الاهمية البالغة خاصة على المستوى المحلي؛
- ❖ دراسة إمكانية تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال تكاتف جهودهما في تحديث وتنفيذ المشاريع ذات الاهمية البلغة على المستوى المحلي كسياسة عمومية حديثة ؛
- ❖ إبراز أهم الترتيبات المؤسسية بين القطاعين العام والخاص في بناء وتحديث المشروعات الحيوية المحلية ؛
- ❖ كما نشير إلى أنه قد تبين في الكثير من الدراسات التي قام بها باحثون مختصون وكذا جهود المؤسسات الدولية في مجال التنمية الاقتصادية أنها لا تتحقق فقط بفعالية أحد القطاعين، وإنما تعتمد على تكاتف الجهود والجمع بين دور القطاع العام والقطاع الخاص وحشد كافة إمكانياتهما للتشارك في تنظيمات مؤسسية تتولى بناء وتحديث وتشغيل مختلف المشاريع حيوية على المستوى لمحلي خاصة على مشروعات البنية التحتية على المستوى المحلي المتعلقة بالنقل والصرف الصحي وغيرها وذلك وفق عدة أساليب وترتيبات مؤسسية.

محاور الملتقى:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على التساؤل الرئيسي يتطلب بنا الأمر تقسيم الدراسة إلى أربع محاور، وهي كالتالي:

المحور الأول: العجز الموازني التأصيل النظري - العلاقات والمفاهيم-.

المحور الثاني: الأثار الاقتصادية للعجز الموازني.

المحور الثالث: اقتراح استراتيجيات لتمويل التنمية دون احداث عجز مالي للدولة.

المحور الرابع: الشراكة بين القطاع العام و الخاص كألية لتمويل مشاريع التنمية المحلية المستدامة .

المحور الخامس : تجارب بعض الاقتصاديات العربية والأجنبية في مجال تمويل التنمية المحلية المستدامة دون اللجوء للدولة وميزانيتها.

شروط المشاركة :

- ✓ تقبل المساهمات باللغة العربية ، الفرنسية و الأنجليزيه .
- ✓ ارسال المداخلة كاملة ، مع الملخصات .
- ✓ يتم تحريرالمساهمات باالغة العربية بخط Sakal Majalla حجم 15 و خط Times New Roman للغة الأجنبية .
- ✓ المسافة بين الأسطر 1.15 وعدد الصفحات لايتجاوز 20.
- ✓ تعطى الأولوية للدراسات التطبيقية .

استمارة المشاركة

الاسم و اللقب :.....

الوظيفة : .....

الرتبة :.....

اسم المؤسسة (الجامعة) :.....

البريد الإلكتروني :.....

الهاتف :.....

عنوان المداخلة : .....

محور المداخلة .....

مواعيد مهمة :

أخر أجل لاستقبال المداخلات 10-04-2024

الرد على المداخلات المقبولة 17-04-2024

يرجى ارسال المداخلات على الأيمايل : colloque912@gmail.com